الأمم المتحدة

CRPD/CSP/2010/3

Distr.: General
16 December 2010
Arabic
Original: English

اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة
الدورة الثالثة
نيويورك، ١-٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠

تقرير الدورة الثالثة لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

أولا - مقدمة

١ - وفقا للمادة ٤٠ من اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (قرار الجمعية العامة ١٠٦/٦١)، وكما اتفق عليه في الدورة الثانية للمؤتمر، عُقدت الدورة الثالثة للدول الأطراف في نيويورك خلال الفترة من ١ إلى ٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ من أجل مناقشة تنفيذ الاتفاقية. وكان موضوع الدورة ''إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة عن طريق تنفيذ اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة''.

٢ - وعقد المؤتمر أربع جلسات رسمية. وخلال الدورتين الأولى والثانية المعقودتين في ١ أيلول/سبتمبر، افتتح المؤتمر الدورة وعقد انتخابات لأعضاء اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة البالغ عددهم ١٢. وبانتخاب ستة أعضاء كي يحلوا محل أولئك الذين تنتهي مدتهم في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ وانتخاب ستة أعضاء إضافيين، ازداد حجم عضوية اللجنة، وفقا للمادة ٣٤ من الاتفاقية. وعقد اجتماعان للمائدة المستديرة بعنوان ''الإدماج والعيش في المجتمع''، و ''الإدماج والحق في التعليم'' خلال الجلسة الثالثة المعقودة في ٢ أيلول/سبتمبر. وفي ٣ أيلول/سبتمبر، دار ''حوار لتبادل الآراء بشأن تنفيذ منظومة الأمم المتحدة للاتفاقية''. وعقدت أيضا جلسة غير رسمية عصر يوم

070111 060111 10-69694 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

٢ أيلول/سبتمبر، اشترك في رئاستها أعضاء المكتب والمجتمع المدني، وكانت بعنوان ''المسائل الناشئة: الأشخاص ذوي الإعاقة في حالات المخاطر وحالات الطوارئ الإنسانية''.

٣ - ووافق المؤتمر على عقد دورته الرابعة خلال الفترة من ٧ إلى ٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١١ بشكل مبدئي.

ثانيا - افتتاح الجلسة وانتخاب أعضاء اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

٤ - وعقدت الدورة الثالثة لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة خلال الفترة من ١ إلى ٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠.

٥ - ودعا لعقد الجلسة الأولى في صباح يوم ١ أيلول/سبتمبر كلود هيلر (المكسيك)، الذي افتتح الجلسة رسميا.

٦ - وأقر المؤتمر جدول الأعمال المؤقت الذي قدمه الأمين العام (CRPD/CSP/2010/1) باعتباره جدول أعماله الرئيسي.

٧ - وعملا بالفقرة ٥ (ج) من المادة ٢٥ من النظام الداخلي لمؤتمر الدول الأطراف في الاتفاقية (CRPD/SCP/2008/3)، وبموجب إجراء عدم الاعتراض، اعتمدت ثماني منظمات غير حكومية لدى المؤتمر (انظر المرفق الأول).

٨ - وفي افتتاح جلسة المؤتمر، أدلى ببيانات كل من شا زوكانغ، وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، ونافانيثيم بيلاي، مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان (عن طريق الفيديو).

٩ - وشرع المؤتمر في النظر في البند (٣) من جدول الأعمال، المعنون ''انتخاب أعضاء اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة''.

١٠ - وأجرى الانتخابات مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ومكتب الشؤون السياسية. وفي المرحلة الأولى للانتخابات، انتخب المرشحون التالية أسماؤهم أعضاء في اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ليحلوا محل الأعضاء الذين تنتهي مدة عضويتهم في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠: تيريزيا ديغنر (ألمانيا)، وهيونغ شيك كيم (جمهورية كوريا)، ولطفي بن للاهم (تونس)، وإيداه وانغيشي ماينا (كينيا)، ورونالد ماك كالوم (أستراليا)، وكارلوس ريوس إسبينوسا (المكسيك).

١١ - وفي المرحلة الثانية من الانتخابات انتخب المرشحون التالية أسماؤهم أعضاء في اللجنة من أجل شغل المقاعد الستة الإضافية الجديدة بمناسبة زيادة عدد الدول الأطراف في الاتفاقية عملا بالمادة ٣٤ من الاتفاقية: غابور غومبوس (هنغاريا)، وفتيحة حاج صلاح (الجزائر)، وستيغ لانغفاد (الدانمرك)، وسيلفيا جوديث كوانغ تشانغ (غواتيمالا)، وداميان تاتيتش (صربيا)، وجيرمان خافيير توريس كوريا (إكوادور).

١٢ - واختار رئيس المؤتمر بالقرعة أعضاء اللجنة الثلاثة الذين تنتهي مدهم في نهاية السنتين: غابور غومبوس (هنغاريا)، وفتيحة حاج صلاح (الجزائر)، وسيلفيا جوديث كوانغ تشانغ (غواتيمالا).

ثالثا - مناقشات المائدة المستديرة

١٣ - في صباح يوم ٢ أيلول/سبتمبر، بدأ المؤتمر المجموعة الثالثة لجلساته ببيانات ألقاها المحاضرون من كلا اجتماعي المائدة المستديرة الأول والثاني وأعقبتها، مناقشات لتبادل الآراء.

١٤ - وعقب تقديم البيانات، فتح رئيسا اجتماعي المائدة المستديرة باب المناقشة للإدلاء بتعليقات وطرح أسئلة من جانب ممثلي الحكومات والمنظمات غير الحكومية.

اجتماع المائدة المستديرة ١ - الإدماج والعيش في المجتمع

١٥ - رأس اجتماع المائدة المستديرة الأول، الذي كان عنوانه ''الإدماج والعيش في المجتمع''، آدم كوسا (هنغاريا) الذي استخدم لغة الإشارة. وألقى بيانات ثلاثة من المحاضرين: محمد الطراونة (اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة)، وستيفين م. أيدلمان (جامعة ديلاوير)، وسينادا هاليسيفيتش (مؤسسة الإدماج في أوروبا). وناقش المحاضرون قضايا تتعلق بالمادة ١٩ من اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، التي تبين حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في العيش في المجتمع.

اجتماع المائدة المستديرة ٢ - الإدماج والحق في التعليم

١٦ - واشترك في رئاسة اجتماع المائدة المستديرة الثاني المعنون ''الإدماج والحق في التعليم'' الأمير رعد بن زيد الحسين (الأردن)، ونولوثاندو أغاثا ماينديي - سيبيا (جنوب أفريقيا). وقدم بيانات خمسة من المحاضرين: ماريا سوليداد سيسترناس رايس (اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة)، وروبرت بروتي (البنك الدولي)، وماركو يوكينين (الاتحاد العالمي للصم)، وشويب شالكلين (المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بالإعاقة في لجنة التنمية

الاجتماعية)، وآنا بيلايز (اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة). وناقش المحاضرون الخمسة قضايا رئيسية وحددوا عقبات وقدموا اقتراحات لتنفيذ الاتفاقية.

رابعا – جلسة غير رسمية بشأن المسائل الناشئة: الأشخاص ذوي الإعاقة في حالات المخاطر وحالات الطوارئ الإنسانية

١٧ – في عصر يوم ٢ أيلول/سبتمبر، اشترك في رئاسة الجلسة غير الرسمية كل من جيم ماكلاي (نيوزيلاندا)، ويانيس فارداكاستانيس، نائب رئيس التحالف الدولي لذوي الإعاقة، ممثلا منظمات المجتمع المدني. وقدم بيانات كل من ديفيد كاردن (مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية)، وفاليري شيرر (الإرسالية المسيحية للمكفوفين)، وماريا فيرونيكا رينا (الشراكة العالمية المعنية بقضايا الإعاقة والتنمية)، وسيلفيا لافانيولي (مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان)، ومنصور شودري (اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة). وناقش المتكلمون الحالات التي تحدث في الكوارث الطبيعية والطوارئ الإنسانية التي يتعرض فيها الأشخاص ذوو الإعاقة إلى خطر متزايد. وأعربوا عن الرأي الذي مفاده أن مراعاة احتياجات ذوي الإعاقة في التأهب لخطر الكوارث وأعمال الإغاثة وإعادة البناء ستتيح الفرصة لجعل المجتمعات أكثر إدماجا.

خامسا – حوار لتبادل الآراء بشأن تنفيذ منظومة الأمم المتحدة للاتفاقية

١٨ – عقدت الجلسة الرابعة للمؤتمر صباح يوم ٣ أيلول/سبتمبر، ورأسها رئيس المؤتمر، كلود هيلر (المكسيك). ونظرت الجلسة في البند ٤ (ج) من جدول الأعمال ”حوار لتبادل الآراء بشأن تنفيذ منظومة الأمم المتحدة للاتفاقية“. وأدلى ببيانات خمسة من المتكلمين: كيكو أوساكي توميتا (إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية)، وماغي نيكلسون (مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان)، وألكساندرا بوسوراك (البنك الدولي)، وأودو يانتس (مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين)، وليلى شرفي (صندوق الأمم المتحدة للسكان)، الذين قدموا مبادرات وأفادوا بشأن التقدم المحرز لدى كيانات الأمم المتحدة التي ينتمي إليها كل منهم. وقدم الكثيرون أمثلة ملموسة بشأن الكيفية التي حققوا بها النهوض بحقوق ذوي الإعاقة في التنمية، وكيف قاموا بتنفيذ الاتفاقية عن طريق المبادرات التي قامت بها مكاتبهم القطرية.

سادسا – مسائل أخرى واختتام المؤتمر

١٩ – أشار الرئيس كذلك إلى أنه بموجب البندين ٥ و ٦ من جدول الأعمال (مسائل أخرى)، فعملا بالمادة ٩ من النظام الداخلي لمؤتمرات الدول الأطراف في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، تنقضي مدة المكتب الحالي في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، وخلال الدورة الثالثة، بدأ المؤتمر عملية انتخاب المكتب. ونتيجة للمفاوضات الإقليمية، ستمثل تايلند آسيا وتمثل هنغاريا شرق أوروبا في المكتب المقبل للدول الأطراف في الاتفاقية. ولا يزال التشاور بشأن المجموعات الإقليمية الأخرى جاريا.

٢٠ – وفي الختام، أجرى الرئيس تأملات في الانتخابات وهنأ أعضاء اللجنة المنتخبين حديثا البالغ عددهم ١٢ عضوا. وأوجز المناقشات بشأن المواد ١١ و ١٩ و ٢٤ من الاتفاقية، وأبرز التحديات الرئيسية التي تعترض تنفيذها. وأعرب عن رضاه البالغ لزيادة عدد البلدان الموقعة من ١٤٢ بلدا إلى ١٤٦، وزيادة البلدان المصدقة من ٦٦ إلى ٩٠ خلال العام الماضي. واختتم المؤتمر بالإشارة إلى أن وثائق المؤتمر، بما في ذلك الموجز الذي قدمه الرئيس، ستنشر وتكون متاحة على موقع الأمم المتحدة، www.un.org\disabilities.

٢١ – وكان معروضا على المجلس مجموعة من أفضل الممارسات بشأن تنفيذ الإدماج والعيش في المجتمع (المادة ١٩)؛ والإدماج والحق في التعليم (المادة ٢٤)؛ والأشخاص ذوي الإعاقة في حالات المخاطر والطوارئ الإنسانية (المادة ١١) (CRPD/CSP/2010/CRP.2).

٢٢ – ويمكن الاطلاع على البيانات التي تم الإدلاء بها أثناء الافتتاح، واجتماعات الدائرة المستديرة لتبادل الآراء ومناقشات الدورة الثالثة لمؤتمر الدول الأطراف، وكذلك المعلومات الأخرى ذات صلة، على الموقع التالي: http://www.un.org/disabilities/default.asp?id=1532

٢٣ – ووافق المؤتمر على عقد دورته الرابعة مبدئيا خلال الفترة من ٧ إلى ٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١١، وأن يحدد التاريخ النهائي بعد إجراء مشاورات بشأن توافر خدمات المؤتمرات.

المرفق الأول

المنظمات غير الحكومية المعتمدة لدى مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة خلال الدورة الثالثة

وفقا للمادة ٢٥، الفقرة ٥ (ج) من النظام الداخلي لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، بموجب إجراء عدم الاعتراض، اعتمدت المنظمات غير الحكومية التالية:

١ - منظمة أتيفا - منتي Attiva-Mente.

٢ - المنتدى البلجيكي للإعاقة.

٣ - مركز دراسات الإعاقة، جامعة جزر الهند الغربية.

٤ - جمعية متلازمة داون في كينيا.

٥ - التحالف العالمي لتكنولوجيات الإدماج G3ict.

٦ - الجمعية الوطنية المشتركة للأشخاص ذوي الإعاقة.

٧ - مؤسسة فيكتور بينيدا.

٨ - معهد بورتون بلات بجامعة سيراكوز.

المرفق الثاني

الموجز الذي قدمه الرئيس عن الدورة الثالثة لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

اجتماع المائدة المستديرة ١: الإدماج والعيش في المجتمع (المادة ١٩ من الاتفاقية)

١ - ناقش المحاضرون قضايا ذات أولوية تتعلق بالمادة ١٩ من الاتفاقية التي تبين حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في العيش المستقل في مجتمعاتهم. كما ناقش المحاضرون العوائق التي تعترض تنفيذ المادة ١٩، وكذلك تجارب وخيارات التنفيذ الناجح لها في أنحاء العالم. وقام كل محاضر باستعراض ومناقشة المواضيع الرئيسية المتمثلة في الاختيار، والاستقلالية، وتقديم الرعاية خارج المؤسسات، والمشاركة الكاملة، والموارد الداعمة.

٢ - قال محمد الطراونة (اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة) إن الأشخاص ذوي الإعاقة كثيرا ما يوضعون في مؤسسات ضد رغبتهم. وأكد إن الدول الأعضاء ينبغي أن تقدم فرصا للاختيار، بما في ذلك الحق في الاختيار وإيجاد الظروف المواتية لإعمال هذا الحق. وقال إن الدول الأطراف ينبغي أن تبين وجود الظروف ذات الصلة من أجل الإدماج الكامل للأشخاص ذوي الإعاقة، بما في ذلك الخدمات المتوفرة ذات التكلفة المعقولة.

٣ - وقال ستيفين م. أيدلمان (جامعة ديلاوير)، إن إقامة الأشخاص ذوي الإعاقة في أماكن إيواء مؤسسية، وفصلهم، وحرمانهم من حرية الاختيار هي صور حادة للتمييز مما يتعارض مع أهداف ومقاصد الاتفاقية. وقارن عملية التخطيط الذي يركز على الأشخاص بمفتاح تقليل الضوء الذي يغير من شدة الإضاءة بناء على رغبة الشخص واحتياجه. وناقش المكونات الأربعة لتقديم الرعاية خارج المؤسسات وهي: مساعدة الأشخاص على مغادرة مؤسسات الإقامة الطويلة؛ وتزويد الأسر ذات الحساسيات الثقافية بالدعم؛ بناء قدرة الجميع على أن يعيشوا في المجتمع؛ ومنع إقامة المزيد من المؤسسات وإنهاء الالتحاق بها. وقال إنه من أجل كفالة الوفاء بالمادة ١٩ وتنفيذها، تتمثل إحدى الوسائل الهامة في العمل مع وكالات المعونة من أجل كفالة عدم تقديم تمويل لبناء أماكن لفصل ذوي الإعاقة أو الإبقاء عليها.

٤ - وفي البيان الذي قدمته سينادا هاليسيفيتش (مؤسسة الإدماج في أوروبا)، ناقشت حياتها في إحدى المؤسسات، في مقابل حياتها في المجتمع، وشهدت بأنه من الممكن للأشخاص ذوي الإعاقة أن يعيشوا حياة مستقلة وأن يحددوا مستوى المساعدة التي

يحتاجونها. واختتمت كلامها قائلة إن الكثير من البلدان التي صدقت على الاتفاقية لم تنفذها بعد، وطلبت التركيز بشكل محدد على المادة ١٩ حتى ''تتاح لجميع الأشخاص ذوي الإعاقة الذين يعيشون في المؤسسات الفرصة كي يعيشوا حياة حقيقية''.

٥ - ومن ضمن النتائج الرئيسية التي خلص إليها اجتماع المائدة المستديرة دعوة الدول إلى زيادة جهودها في وضع وتنفيذ سياسات تكفل أن يتاح لجميع الأشخاص ذوي الإعاقة فرصة متكافئة في العيش المستقل والمشاركة الكاملة في المجتمع. وعلاوة على ذلك، ينبغي للدول تعزيز جهودها من أجل تيسير انتقال الأفراد من الرعاية المؤسسية إلى الرعاية المجتمعية، وكذلك إنشاء خدمات مجتمعية متاحة وبتكلفة معقولة، بما في ذلك الإسكان.

اجتماع المائدة المستديرة ٢: الإدماج والحق في التعليم (المادة ٢٤ من الاتفاقية)

٦ - ناقش المحاضرون مجموعة واسعة من القضايا المتعلقة بتنفيذ المادة ٢٤ من اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وتركزت المناقشة على العوائق التي تعترض تنفيذ المادة ٢٤ بالكامل، وذلك بالإضافة إلى توصيات من أجل تحقيق النجاح في تنفيذها، بما في ذلك عدم كفاية البيانات اللازمة لتحديد معدلات الإعاقة في المدارس والمجتمعات؛ وسوء تصميم الممارسات الإدماجية للصم؛ والتفاوت بين السياسات الوطنية والممارسات المحلية؛ وعدم كفاية الموارد؛ والمواقف السلبية إزاء الإعاقة. وتتضمن اقتراحات التنفيذ التي جرت مناقشتها ما يلي: تدريب المعلمين/الموظفين/الزملاء، ومشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في البرامج/السياسات الإنمائية؛ والتعاون فيما بين الوكالات؛ واتباع نهج ثنائي اللغة في تعليم الصم.

٧ - واشترك الأمير رعد بن زيد آل حسين (الأردن) في رئاسة اجتماع المائدة المستديرة. وقد أوضح أهمية تنفيذ المادة ٢٤، وناقش كيف أدى اعتماد الأردن للاتفاقية إلى طرح تحد أمامها لتغيير معاييرها التعليمية. وناقشت الرئيسة المشاركة السيدة نولوثاندو ماينـدي - سيبيا (جنوب أفريقيا) بعض الأمثلة الجيدة للسياسات والمبادرات التعليمية الإدماجية التي اضطلعت بها حكومة جنوب أفريقيا مؤخرا من أجل تنفيذ المادة ٢٤ من الاتفاقية.

٨ - وناقشت ماريا سوليداد سيسترناس رايس (اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة) مختلف العناصر والمبادئ التوجيهية المتعلقة بالتعليم الإدماجي في الاتفاقية. وأعربت عن اعتقادها بأن ثمة علاقة طردية بين الإدماج وجودة التعليم: فكلما زاد الإدماج في التعليم، زادت جودته، والعكس صحيح. وبينت بعض الجوانب الرئيسية المطلوبة من أجل تعليم يتسم بالإدماج والجودة، تتضمن: إدماج المعلمين ذوي الإعاقة أنفسهم؛ وتدريب جميع

العاملين في المنظومة المدرسية بشأن أهمية التنوع والإدماج؛ وتوفير الدعم الملائم من جانب الزملاء.

٩ - وقدمت ليندا إنغليش، نائبة رئيس مبادرة أمانة المسار السريع لتوفير التعليم للجميع (البنك الدولي/اليونسكو) نبذة عن المبادرة وقدمت بيانات تشير إلى وجود حاجة خاصة للتعليم الإدماجي في بلدان أفريقيا جنوب الصحراء. وناقشت بعض التحديات التي تعترض تنفيذ نظام التعليم الإدماجي في البلدان المنخفضة الدخل، وتشمل هذه التحديات: نقص قواعد البيانات؛ وضعف قدرة البلدان على إجراء تقييمات الاحتياجات؛ وضرورة العمل بالتعاون بين مختلف الوكالات الحكومية.

١٠ - وأكد ماركو يونيكين (الاتحاد العالمي للصم) على أهمية إدراج تعليم الصم وثقافتهم في تنفيذ التعليم الإدماجي. وقدم بيانات تشير إلى الحاجة إلى تحسين إدماج الأطفال الصم في المدارس. وقال إن التعليم ثنائي اللغة يمكن تنفيذه في المنهج التعليمي العام، وتكون فيه لغة الإشارة واللغة المكتوبة مواضيع أكاديمية، وقال إن على الدول أن تشجع نظام التعليم الذي يتيح بيئة تزيد من التنمية الأكاديمية والاجتماعية للأطفال الصم إلى أقصى حد.

١١ - وأكد شويب شالكلن، المقرر الخاص المعني بمسألة الإعاقة التابع للجنة التنمية الاجتماعية، أن إقصاء الأطفال ذوي الإعاقة من التعليم يؤدي إلى جعلهم معتمدين على المجتمع في المستقبل. وأشار إلى التحول في المجتمع من التعليم الخاص إلى التعليم التعميمي/الإدماجي وأبرز بعض السياسات التعليمية في جنوب أفريقيا التي جرى سنها قبل اعتماد الاتفاقية. ولاحظ السيد شالكلن الفجوة بين الالتزامات الوطنية والممارسات على المستويات الوطنية، وحدد عوائق رئيسية تعترض تنفيذها، وهي كما يلي: استخدام نموذج العجز؛ ونقص الموارد والإرادة السياسية؛ ونقص المواد/الموارد/البيئات التعليمية المتاحة؛ ونقص الدعم المقدم من المعلمين/نقابات المعلمين؛ ونقص الفهم للأطر/السياسات القانونية الموجودة في الكثير من البلدان.

١٢ - آنا بيلايز (اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة) أبرزت العوائق الرئيسية التي تعترض الحصول على التعليم بوصفها عوائق اجتماعية من قبيل العوائق المتعلقة بالمواقف الاجتماعية؛ والعوائق المتعلقة بالسياسات، بما في ذلك نقص الموارد؛ والتباينات السياسية فيما بين الأطر، والموارد والعوائق في المدارس ومراكز التعليم المجتمعية، بما في ذلك نقص المعرفة أو محدودية الموارد. وأكدت على أن النساء والفتيات يواجهن تحديات أكبر في الحصول على التعليم.

١٣ - ورحب اجتماع المائدة المستديرة بالمعلومات المتعلقة بالجهود الجارية التي تبذلها اليونسكو/البنك الدولي في مبادرتهما ''المسار السريع لتوفير التعليم للجميع'' من أجل تعزيز حقوق الأطفال ذوي الإعاقة في التعليم. وأبرز اجتماع المائدة المستديرة أن الأطفال ذوي الإعاقة لا يزالون يواجهون صورا للتمييز تحول دون تلبية الدول لهدف تحقيق التعليم الابتدائي للجميع وأهدافا أخرى ضمن الأهداف الإنمائية للألفية. وتمثلت إحدى النتائج الرئيسية لاجتماع المائدة المستديرة في الإقرار بضرورة مواصلة الدول لجهودها من أجل كفالة حصول الأطفال ذوي الإعاقة على التعليم، لا سيما عن طريق جعل نظام التعليم العمومي متاحا بالكامل للأشخاص ذوي الإعاقة وشاملا لهم.

حوار لتبادل الآراء بشأن تنفيذ منظومة الأمم المتحدة للاتفاقية

١٤ - افتتح رئيس المؤتمر كلود هيلر (المكسيك) الدورة وقدم المشاركين في حوار تبادل الآراء. وتضمن المحاضرون ممثلين عن إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، والبنك الدولي، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وصندوق الأمم المتحدة للسكان.

١٥ - وقدم المحاضرون برامجهم كما عرضوا أمثلة محدودة لكيفية تنفيذهم الاتفاقية. ووصفت كيكو أوساكي توميتا (رئيسة فرع الإحصاءات الديمغرافية والاجتماعية، شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية) دور شعبة الإحصاءات في إطار الإدارة، وناقشت ثلاثة ميادين للأنشطة المتعلقة بإحصاءات الإعاقة، وهي: برنامج السكان والإسكان العالمي لعام ٢٠١٠، والإرشاد الذي يقدمه بشأن إعداد إحصاءات الإعاقة، ومراعاة مسألة الإعاقة في سياق الرصد والتقدم المحرز للأهداف الإنمائية للألفية. وناقشت أيضا بعض التحديات التي تعترض جمع إحصاءات الإعاقة، وعرضت رؤية بشأن عمل شعبة الإحصاءات في المستقبل فيما يتعلق بالإعاقة.

١٦ - وناقشت ماغي نيكلسون (نائب مدير مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، مكتب نيويورك) الدراسة التي أجرتها المفوضية بشأن هيكل الآليات الوطنية ودورها في تنفيذ الاتفاقية ورصدها (A/HRC/13/29). وبعد ذلك وضعت الدراسة في سياق أوسع لعمل المفوضية في أنحاء العالم. وذكرت أيضا اعتماد مذكرة إرشادية لإدراج الإعاقة في برامج الأمم المتحدة على الصعيد القطري.

١٧ - وأكدت ألكساندرا بوسوراك (كبيرة الخبراء الاقتصاديين بوحدة التنمية البشرية، البنك الدولي) أن تركيز البنك الدولي فيما يتعلق بالإعاقة ينصب على إيجاد المعارف وتقديم أمثلة جيدة عن تنفيذ الاتفاقية. وقدمت بوسوراك طائفة واسعة من المشاريع التي يضطلع بها

البنك الدولي بشأن الإعاقة في أنحاء العالم، بما في ذلك مشاريع في إثيوبيا، وألبانيا، وبنغلاديش، والبوسنة والهرسك، وتونس، وصربيا. وأبرزت عمل الشراكة العالمية المعنية بقضايا الإعاقة والتنمية التي تتألف من الدول ومنظومة الأمم المتحدة والمجتمع المدني (بدعم من البنك الدولي) وشجعت الدول وسائر أصحاب المصلحة على الانضمام إلى الشراكة العالمية. وحددت السيدة بوسوراك التحديات الرئيسية التي تواجه البنك الدولي في المضي في نموذج الأعمال الخاص به المستند إلى دوافع قطرية، وضرورة جعل مسألة الإعاقة ضمن الأولويات الرئيسية للبلدان التي يعمل فيها البنك الدولي.

١٨ - وناقش أودو يانتس (مدير مكتب مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في نيويورك) القضايا التي يواجهها السكان المشردون في أنحاء العالم، واحتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة الموجودين ضمن هؤلاء السكان. وناقش كذلك جوانب الضعف المزدوجة التي يعانيها السكان المشردون ذوو الإعاقة، وبيَّن بعض العوائق التي تعوق حصول الأشخاص ذوي الإعاقة على الخدمات. وبيَّن جهودا محددة تقوم بها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين للأشخاص ذوي الإعاقة، وضرب ثلاثة أمثلة من بين البرامج الموجهة في جمهورية وسط أفريقيا، وسوريا، واليمن.

١٩ - وناقشت ليلى شرفي (صندوق الأمم المتحدة للسكان، خبيرة تقنية بشأن المسائل الجنسانية) برامج الصندوق، وتحديدا فيما يتعلق بالإعاقة، ونوع الجنس، والصحة الجنسية والإنجابية. وقدمت أمثلة على الدعم الذي يقدمه الصندوق على الصعيد القطري في أرمينيا، وبليز، وجمهورية مولدوفا، وسري لانكا، والسلفادور، وطاجيكستان، وفييت نام، ومنغوليا.

٢٠ - ورحب رئيس مؤتمر الدول الأطراف بالبيانات التي قدمتها وكالات الأمم المتحدة وبرامجها وصناديقها العديدة المتعلقة بكيفية تعزيزها لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة باعتبار ذلك جزءا لا يتجزأ من عملها. ولاحظ الرئيس أن المؤتمر الدولي للدول الأطراف بمثابة منتدى متميز لوكالات الأمم المتحدة وبرامجها وصناديقها كي تقدم استكمالات منتظمة عن عملها في دعم تنفيذ اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وأشار كذلك إلى أن عمليات الإبلاغ الدورية هذه ينبغي أن تقوم بها جميع وكالات الأمم المتحدة وبرامجها وصناديقها ذات الصلة، بما في ذلك في شكل تقارير مكتوبة تقدم إلى مؤتمر الدول الأطراف.

٢١ - ورحب الرئيس بقرار مجلس حقوق الإنسان ١١/١٣، الذي يطلب فيه المجلس إلى مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان إعداد دراسة لتعزيز الوعي بالدور الذي يضطلع به التعاون الدولي دعما للجهود الوطنية من أجل تحقيق أغراض الاتفاقية وأهدافها. وأهاب بالدول والجهات المانحة الثنائية والمتعددة الأطراف وكذلك المجتمع المدني أن تسهم في هذه

الدراسة، وأوصى مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بعرض الدراسة على مؤتمر الدول الأطراف في دورته الرابعة. واقترح الرئيس أيضا أن يستخدم البيان وما تعقبه من مناقشة للدراسة من أجل استكشاف الكيفية التي يمكن بها لمؤتمر الدول الأطراف أن يعمل كمنتدى لتبادل المعلومات بشأن الممارسات المتعلقة بالتعاون الدولي لتعزيز تنفيذ الاتفاقية.

٢٢ - وقال الرئيس كذلك أن على الجمعية العامة أن تنظر في إمكانية استعراض ولاية صندوق الأمم المتحدة للتبرعات لصالح الإعاقة من أجل السماح باستخدام هذا الصندوق في تمويل مشاركة ممثلي المنظمات المعنية بالأشخاص ذوي الإعاقة من البلدان النامية في الدورات المقبلة لمؤتمر الدول الأطراف، وفي الدورات ذات الصلة للجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. ولتحقيق هذا الهدف دعا الرئيس الدول إلى تقديم تبرعات إلى صندوق التبرعات.

البيان الذي أدلى به رئيس اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

٢٣ - ألقى رئيس اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بيانا أعقبته مناقشة لتبادل الآراء. وتناول الرئيس أولا استكمالات أعمال اللجنة من دورتها الثانية. وناقش اكتمال المبادئ التوجيهية بشأن إعداد التقارير، وهي متاحة على الموقع الإلكتروني. وذكر أيضا العمل الذي يجري القيام به بشأن المادة ١٢.

٢٤ - وخلال الدورة الثالثة للجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، ناقشت اللجنة تطوير النظام الداخلي وطرق العمل. وأصدرت اللجنة أيضا بيانات بشأن حالة الأشخاص ذوي الإعاقة المتضررين من جراء الكوارث الطبيعية في شيلي، والصين، وهايتي. وناقش رئيس اللجنة أيضا الدورة الرابعة المقبلة، التي يؤمل فيها إجراء حوار مع تونس. ووضعت اللجنة أيضا الخطط لبدء عملها بشأن المواد ٩ و ٢١ من الاتفاقية خلال الدورة الرابعة.

٢٥ - واسترعى الرئيس الانتباه إلى حاجة وكالات الأمم المتحدة لإدراك التحول الواضح من النموذج الطبي إلى نموذج الحقوق الاجتماعية/حقوق الإنسان، وقال إن وثائق الأمم المتحدة ينبغي أن تعكس هذا التغير. واقترح أيضا إنشاء صندوق لدعم عمل أعضاء اللجنة. وأوصى أن تكون التقارير الوطنية المقدمة إلى اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في حدود ٦٠ صفحة نظرا للترجمات المسهبة بطريقة برايل. وختاما، أعرب عن شكره لإسبانيا لتقديمها تقريرها الوطني قبل الموعد النهائي المحدد.

موجز للجلسة غير الرسمية

٢٦ - قدمت ديان ريشلر (الاتحاد الدولي للإعاقة)، وأثنت على مؤتمر الدول الأطراف لتركيزه على الأشخاص ذوي الإعاقة في حالات المخاطر وحالات الطوارئ الإنسانية

(المادة ١١). وناقشت الحالات التي يزداد فيها تعرض الأشخاص ذوي الإعاقة للمخاطر، وقالت إن إدارة الكوارث تعمل بشكل متزايد على استيعاب احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة. وأكدت أن إعادة التعمير ستوفر مدخلا لجعل المجتمعات أكثر إدماجا. وذكرت أيضا أن حالات المخاطر ينبغي أن تشمل المخاطر التي تهدد البقاء، استنادا إلى سياقات عدم التمييز وعدم وجود أزمات.

٢٧ - واسترعت السيدة ريشلر الانتباه إلى مؤتمر القمة المقبل المعني بالأهداف الإنمائية للألفية، وقالت إن اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة تتطلب مراعاة الأشخاص ذوي الإعاقة في جميع جوانب تنفيذ هذه الأهداف. وعلاوة على ذلك، دعت إلى إنشاء صندوق استئماني متعدد المانحين من أجل التشجيع على مراعاة حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في التنمية، جنبا إلى جنب مع وكالات الأمم المتحدة، والشركاء القطريين الآخرين بالتعاون مع المنظمات المعنية بالأشخاص ذوي الإعاقة، من أجل تنفيذ الاتفاقية تنفيذا كاملا.

٢٨ - وإضافة إلى تعليقات السيدة ريشلر، وافق جيم ماكلاي (نيوزيلندا) على أن الجلسة غير الرسمية قد أبرزت الحاجة إلى أن تقدم وكالات الأمم المتحدة نهجا إزاء حالات المخاطر وحالات الطوارئ الإنسانية يعمل بشكل شامل على مراعاة مسألة الإعاقة. وأشار إلى أنه بالرغم مما ورد في البيان الذي قدمه مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بشأن مراعاة المسائل الجنسانية وحقوق الأطفال والفئات الأخرى في أعماله، فهناك حاجة للتركيز على حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وكفالة إدراج الإعاقة في كافة جوانب عمله. وقال السيد ماكلاي إنه يأمل أن يتمكن المكتب من التعامل مع هذه المسألة باعتبارها مسألة ذات أولوية، لا سيما في ضوء الكارثة الطبيعية التي وقعت في باكستان. وأعرب كذلك عن أمله أن يتمكن المكتب من الإبلاغ عن التقدم في الدورات المقبلة لمؤتمر الدول الأطراف.

٢٩ - ورحب رئيس مؤتمر الدول الأطراف بالأنباء الواردة بشأن الاختتام المقبل للعمل الذي تقوم به اللجنة التنفيذية التابعة لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بشأن اللاجئين وغيرهم من الأشخاص المعنيين لدى المفوضية، بما في ذلك الأشخاص ذوي الإعاقة. وأكد كذلك على الحاجة الماسة لاستعراض سياسات الأمم المتحدة وبرامجها ومعاييرها، وكذلك الخاصة بالدول والمنظمات غير الحكومية من أجل كفالة إدراج حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في مجالات الإغاثة وإعادة التعمير في حالات الطوارئ وكذلك من أجل التأهب للكوارث.

٣٠ - ورحب الرئيس باعتماد مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية للمذكرة الإرشادية المعنونة ”إدراج حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في برامج الأمم المتحدة من أجل الأفرقة القطرية

التابعة لها وشركائها المنفذين على الصعيد القطري''. وشجع كذلك نشرها على نطاق واسع فيما بين جميع المكاتب القطرية لوكالات الأمم المتحدة وبرامجها وصناديقها. ودعا الرئيس فريق الدعم المتعدد الوكالات المعني باتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ومجموعة الأمم المتحدة الإنمائية إلى أن يقدما إلى مؤتمر الدول الأطراف في دورته الرابعة تقريرا عن تنفيذ المذكرة الإرشادية.

٣١ - وفي اختتام مؤتمر الدول الأطراف، أدلى الرئيس بعدة تعليقات. ودعا جميع الدول الأعضاء بالأمم المتحدة التي لم تصدق بعد على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة إلى المضي قدما صوب عملية التصديق.

٣٢ - وأقر الرئيس بمدى إلحاح مراعاة حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بشكل كامل في إطار الجهود المبذولة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وكذلك في التخطيط لاستراتيجيات الحد من الفقر اللاحقة للأهداف الإنمائية للألفية. وشدد على أن ثمة صلة قوية تربط تنفيذ اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وأبرز الرئيس الحاجة للحصول على بيانات مصنفة حسب الإعاقة لدعم التخطيط ورصد الجهود المبذولة لجعل السياسات والبرامج المتعلقة بالأهداف الإنمائية للألفية شاملة للأشخاص ذوي الإعاقة ومتاحة لهم. ودعا الرئيس أيضا الأمانة العامة للأمم المتحدة إلى تقديم منظور عالمي بشأن التقدم المحرز في هذا الصدد.

٣٣ - ورحب الرئيس بالمقترح الذي قدمه الاتحاد العالمي المعني بالإعاقة لاستكشاف مدى جدوى الترويج لإنشاء صندوق تابع للأمم المتحدة معني بحقوق ذوي الإعاقة من شأنه أن يدعم تنفيذ الاتفاقية، مع إيلاء اهتمام خاص بحالة البلدان النامية.